

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٦٥ لسنة ٢٠٠٥

بشأن الموافقة على مذكرة التفاهم الخاصة بالبرنامج الوطنى

التأشيرى لعامى ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ بين حكومة جمهورية مصر العربية

والمفوضية الأوروبية فى إطار المشاركة المصرية

الأورومتوسطية والموقعة بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور :

قرر:

(مادة وحيدة)

ووفق على مذكرة التفاهم الخاصة بالبرنامج الوطنى التأشيرى لعامى ٢٠٠٥ -

٢٠٠٦ بين حكومة جمهورية مصر العربية والمفوضية الأوروبية فى إطار المشاركة المصرية

الأورومتوسطية والموقعة بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٩ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٤٢٦ هـ

(الموافق أول يونية سنة ٢٠٠٥ م) .

حسنى مبارك



مذكرة تفاهم

بين

جمهورية مصر العربية

و

المفوضية الأوروبية

البرنامج الوطني التأسيري

٢٠٠٥ - ٢٠٠٦

في إطار المشاركة المصرية الأوروبية المتوسطية

تخصيص الميزانية :

يخصص لهذا البرنامج مبلغ قدره ٢٤٣ مليون يورو للفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ يتوقف هذا التخصيص على مدى توافر الميزانية اللازمة ويمكن تعديله أثناء تحديد كل برنامج على حدة . علماً بأن أية إعادة تخصيص أو تعديل في جدول البرنامج يتم بموافقة الطرفين الموقعين على البرنامج التأشيرى الوطنى .

النشطة :

لقد حدد البرنامج الخصاص بمصر برامج للقطاعات التالية ذات الأولوية وبناء على البرنامج الوطنى التأشيرى الموضوع قرين كل منها :

٪ ميزانية	الأعوام		المبلغ المخصص	أولويات البرنامج
	٢٠٠٦	٢٠٠٥		
٪ ١٧	١٥ مليون يورو	٢٥ مليون يورو	٤٠ مليون يورو	الأولوية الأولى : دعم تنفيذ اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية / دعم إعداد سياسة الجوار الجديد دعم تنفيذ اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية دعم الإصلاح القطاعى
٪ ٤٢	٨ مليون يورو ^٢ ١١ مليون يورو ٦ مليون يورو	٦ مليون يورو	١٠٣ مليون يورو	الأولوية الثانية : دعم عملية التحول الاقتصادى دعم إصلاح قطاع المياه (١) دعم التطوير والبحث العلمى والابتكار البرنامج الرابع للتعاون فى مجال التعليم العالى TEMPUS IV

١ - سيتم اتخاذ قرار نهائى بشأن هذا البرنامج فى وقت لاحق على أساس الإصلاحات المقترحة فى هذا المجال من السلطات المصرية فى حالة إصدار قرار سلبى ، سيتم إعادة تخصيص المبلغ المخصص لبرنامج أخرى .

٢ - مع إمكانية تخصيص مبلغ يقرب إلى ١٠ مليون يورو فى صورة دعم لسعر فائدة قروض بنك الاستثمار الأوروبى ، فى حالة تنفيذ جزء خاص بالإصلاح .

٪ ميزانية	الأعوام		المبلغ المخصص	أولويات البرنامج
	٢٠٠٦	٢٠٠٥		
٪ ٤١	١٥ مليون يورو	٨٠ مليون يورو ٥ مليون يورو	١٠٠ مليون يورو	الأولوية الثالثة : دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة دعم التنمية الاجتماعية إصلاح قطاع الصحة (١) الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني والإدارة الرشيدة
٪ ١٠٠	١٢٧ مليون يورو	١١٦ مليون يورو	٢٤٣ مليون يورو	إجمالي

الاهداف :

الأولوية الأولى : دعم تنفيذ اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية / دعم إعداد سياسة

الجوار الجديد :

(أ) دعم تنفيذ اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية (٢٥ مليون يورو) :

يهدف هذا البرنامج إلى دعم جهود الجهات العامة المصرية المختصة بتنفيذ اتفاق المشاركة في إعداد وتنفيذ الإجراءات التشريعية والإدارية والمؤسسية اللازمة لتعزيز الاستفادة من الاتفاق .

(ب) دعم الإصلاح القطاعي (١٥ مليون يورو) :

من شأن هذا الدعم أن يعين مصر على المضي قدماً على طريق الإصلاحات المالية والتمويلية والتنظيمية بهدف تحسين بيئة الأعمال وضمان النجاح الأمثل في تطبيق اتفاق المشاركة .

الأولوية الثانية : دعم عملية التحول الاقتصادي :

(أ) دعم قطاع المياه بمبلغ ٨٠ مليون يورو :

يهدف هذا البرنامج إلى دعم جهود الهيئات المصرية الرامية إلى إصلاح قطاع المياه لرفع كفاءة إدارة موارد المياه أو مياه الشرب والصرف الصحي أو كليهما . يتخذ الدعم المقدم من المفوضية الأوروبية شكل دعم للميزانية في حالة إعداد حزمة كبيرة من الإصلاحات في الوقت المناسب عند تنفيذ البرنامج .

١ - سيتم اتخاذ قرار نهائي بشأن هذا البرنامج في وقت لاحق على أساس الإصلاحات المقترحة

في هذا المجال من السلطات المصرية .

في حالة إصدار قرار سلبي ، سيتم إعادة تخصيص المبلغ المخصص لبرنامج أخرى .

أما في حالة عدم توافر حزمة الإصلاحات في قطاع المياه لتلقى الدعم في الموعد المقرر ، فإن المفوضية ستقوم بإعادة تخصيص المبلغ المخصص أو جزء منه لبرامج أخرى وذلك بعد التشاور مع السلطات المصرية .

كما يمكن تخصيص دعم لسعر الفائدة على قروض بنك الاستثمار الأوروبي لبعض المشروعات التي سيتم تحديدها لاحقاً في قطاع المياه .

(ب) دعم التطوير والبحث العلمي والابتكار (١١ مليون يورو) :

يهدف هذا البرنامج إلى التعجيل بتنفيذ اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية ولا سيما تنفيذ المادة (٤٣) منه التعاون العلمي والتكنولوجي والتي تعتبر ضرورة لتحقيق التنمية الاقتصادية / الاجتماعية المرجوة من خلال النهوض بالقيمة المضافة لعائدات الصادرات .

(ج) البرنامج الرابع للتعاون في مجال التعليم العالي / برنامج TEMPUS IV (١٢ مليون يورو) :

أخذاً في الاعتبار النجاح الذي حققه تبادل برنامج TEMPUS فيما سبق ، فيقترح استمرار التعاون المصري الأوروبي في مجال التعليم العالي .

الأولوية الثالثة : دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة :

(أ) دعم التنمية الاجتماعية (١٥ مليون يورو) :

يعتبر الهدف الأساسي من هذا البرنامج هو دعم إصلاحات الحكومة المصرية في إطار خطة قومية موسعة للحد من الفقر في مصر والمساهمة في تنفيذ خطة العمل ومتابعتها متابعة شاملة . هذا بالإضافة إلى إمكانية أن تتبع المفوضية الأوروبية دعماً لإصلاحات محددة تعتبر ضرورية لتكفل لمصر النجاح في محاربة الفقر وتنمية الاستراتيجيات المبتكرة والفعالة للتنمية الاجتماعية على المدى الطويل .

(ب) إصلاح قطاع الصحة (٨٠ مليون يورو) :

يهدف هذا الدعم إلى استكمال برنامج إصلاح قطاع الصحة الذى سبق أن نفذته المفوضية الأوروبية بمبلغ ١١٠ مليون يورو والذى ينتهى فى ٢٠٠٥ ، وأخذاً فى الاعتبار عزم الحكومة المصرية على استمرار عملية إصلاح قطاع الصحة ، فإن المفوضية الأوروبية تدرس تمويل مرحلة ثانية للبرنامج لتضمن تنفيذ هذه الإصلاحات لارتباطها الوثيق بالحد من الفقر والنهوض بمستوى الرعاية الاجتماعية . يهدف البرنامج إلى تقديم الدعم المؤسسى اللازم لتحقيق نهضة تنظيمية على المستوى المركزى وعلى مستوى المحافظات والأحياء لدعم المخطط الشاملة والمتكاملة للنهوض بالصحة فى المحافظات والمدن . ومن الممكن أن يتخذ البرنامج صورة آلية للتكيف القطاعى من خلال تدعيم مجموعة من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية يتم الاتفاق عليها مع السلطات المصرية . وفى حالة عدم توافر حزمة من الإصلاحات فى قطاع الصحة فى الموعد المقرر ستقوم المفوضية بعد التشاور مع السلطات المصرية بإعادة تخصيص المبلغ المخصص لبرامج أخرى .

(ج) الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدنى والإدارة الرشيدة (٥ مليون يورو) :

يهدف هذا المكون إلى دعم الجهود المصرية الهادفة إلى النهوض بمستوى الإدارة الرشيدة بمعناها الواسع . وبعد موافقة الأطراف الموقعة على هذه المذكرة ، يمكن أن يقوم البرنامج بتفعيل الأنشطة على مستويات ثلاث : المستوى المؤسسى ، المراكز القومية والمجلس القومى ، وأعضاء المجتمع المدنى .

الموضوعات المتداخلة :

كما هو متبع فى البرامج السابقة ، يتعين إثارة مشكلة الحد من التمييز بين الجنسين فى كافة البرامج الممولة من قبل المفوضية الأوروبية مع التركيز على حقوق المرأة بهدف دعم دورها فى الحياة الاقتصادية وتمتعها بالدعم الاجتماعى المناسب . علما بأن الحد من التفرقة على أساس النوع من الموضوعات التى يجب أخذها فى الاعتبار عند إتاحة المفوضية لخدماتها على أن يتم ذلك أثناء مرحلتى تحديد المشروعات المقترحة ودراساتها وسيتم تقييمها خلال مرحلة تنفيذ البرامج / المشروعات المختلفة . كما يجب مراعاة الموضوعات المتعلقة بحماية البيئة عند تصميم البرامج .

تعتبر الإدارة الرشيدة والتنمية المستدامة من الموضوعات الأفقية المشتركة فى جميع البرامج .

القاهرة فى ٩ مايو ٢٠٠٤

لحكومة جمهورية مصر العربية

فايزة أبو النجا

وزيرة الدولة للشئون الخارجية

للمفوضية الأوروبية

كريستيان فلز

مدير إدارة المتوسط بالمفوضية الأوروبية

قرار وزير الخارجية**رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠٥****وزير الخارجية**

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٦٥ الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١ بشأن الموافقة على مذكرة التفاهم الخاصة بالبرنامج الوطني التأشيري لعامي ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ بين حكومة جمهورية مصر العربية والمفوضية الأوروبية في إطار المشاركة المصرية الأورومتوسطية ، والموقعة بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٩ ؛
وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١ ؛

قرر :**مادة وحيدة**

تنشر في الجريدة الرسمية مذكرة التفاهم الخاصة بالبرنامج الوطني التأشيري لعامي ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ بين حكومة جمهورية مصر العربية والمفوضية الأوروبية في إطار المشاركة المصرية الأورومتوسطية ، والموقعة بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٩
ويعمل بمذكرة التفاهم اعتبارا من ٢٠٠٥/٦/١

صدر بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٦**وزير الخارجية****احمد أبو الغيط**